المعاهدة العراقية – البريطانية الاولى :

عملت بريطانيا على اقامة نظام حكم ملكي يسهم فيه الشعب العراقي بعض الاسهام . كان الملك فيصل الاول يعلم مسئوليات الحكومة البريطانية ازاء العصبة بصفتها دولة منتدبة ، وكان مستعدا لعقد معاهدة لم يكن قصد الحكومة البريطانية من عقدها ان تحل محل الانتداب بل ان يحدد الانتداب وينفذ بشكل معاهدة صارت بريطانيا فيها دولة حليفة بالنسبة للعراق ودولة منتدبة بالنسبة لعصبة الامم ، وقد وافقت عصبة الامم على هذا التدبير .

في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ وقع العراق وبريطانيا المعاهدة العراقية – البريطانية الاولى على ان يبرمها المجلس التأسيسي . وبالرغم من ان المعاهدة المذكورة لم تشر الى الانتداب فانها عمليا صك الانتداب في ثوب جديد . وقد ثبتت المعاهدة ضمنا بريطانيا كدولة منتدبة عن عصبة الأمم في العراق . وفيما يلي مقدمة المعاهدة مع اهم موادها :

بما ان ملك بريطانيا قد اعترف بفيصل بن الحسين ملكا دستوريا على العراق ، وبما ان ملك العراق يرى من مصلحة العراق ، ومما يؤول الى تأمين سرعة تقدمه ان يعقد مع ملك بريطانيا معاهدة على اسس التحالف .

وبما ان ملك بريطانيا قد اقتنع بان العلاقات بينه وبين ملك العراق يمكن تحديدها الان باحسن وجه وهو عقد معاهدة تحالفية كهذه تفضيلا لها على اية وسيلة اخرى

فبناء على ذلك قد عينا وكيلين لهما مفوضين لاجل القيام بهذا الغرض :

١ – بناء على طلب ملك العراق يتعهد ملك بريطانيا بان يقدم ، في اثناء مدة هذه المعاهدة ، مع التزام نصوصها ، ما يقضي لدولة العراق من المشورة والمساعدة بدون ان يمس ذلك بسيادتها الوطنية .

٢ – يتعهد ملك العراق بان لايعين ، مدة هذه المعاهدة ، موظفا في العراق من تابعية غير عراقية ، في الوظائف التي تقتضي ارادة ملكية ، بدون موافقة ملك بريطانيا . وستعقد اتفاقية منفرده لضبط عدد الموظفين البريطانيين وشروط استخدامهم على هذا الوجه في الحكومة العراقية .

٣ – يوافق ملك العراق على ان ينظم قانونا اساسياً ليعرض على المجلس التأسيسي العراقي ويكفل تنفيذ هذا القانون الذي يجب ان لا يحتوي على ما يخالف نصوص هذه المعاهدة ، وكذلك يكفل ان لايكون ادنى تمييز بين سكان العراق بسبب قومية او دين او لغة . ويجب ان يعين هذا القانون الاساسي الاصول الدستورية تشريعية كانت او تنفيذية .

٦ – يتعهد ملك بريطانيا بان يسعى بادخال العراق في عضوية عصبة الامم في اقرب مايمكن .

9/2017

٧ – يتعهد ملك بريطانيا بان يقدم من الامداد والمساعدات لقوات ملك العراق المسلحة ، وتعقد بينهما اتفاقية منفردة لتعيين مقدار هذا الامداد وهذه المساعدة وشروطها ٠

٨ – لا يتنازل عن اية اراض في العراق ولا يؤجر الى اية دولة اجنبية ولا توضع تحت سلطتها باية طريقة كانت ٠

٩ – يتعهد ملك العراق بقبول الخطة الملائمة التي يشير بها ملك بريطانيا ويكفل تنفيذها في امور العدلية وضمان مصالح الاجانب بسبب عدم تطبيق الامتيازات والصيانات التي كان يتمتع بها هؤلاء بموجب الامتيازات الاجنبية او العرف ، ويجب ان توضع نصوص هذه الخطة في اتفاقية منفردة ٠

١١ – يجب ان لا يكون اية ميزة في العراق للرعايا البريطانيين او لغيرهم من رعايا الدول الاجنبية الاخرى على رعايا اية دولة عضو في عصبة الامم ٠

١٥ – تعقد اتفاقية منفردة لتسوية العلاقات المالية بين الفريقين المتعاقدين ٠

١٧ – اذا وجد ان هناك تناقضا في المعاهدة بين النص الانكليزى والنص العربي يعتبر النص الانكليزي المعول عليه .

١٨ – تصبح هذه المعاهدة نافذة العمل حالما تصدق من الفريقين المتعاقدين بعد قبولها من المجلس التأسيسي ، وتظل معمولا بها لمدة عشرين سنة .

وقع المعاهدة عن العراق عبد الرحمن النقيب رئيس الوزراء وعن بريطانيا برسي كوكس المندوب السامي في العراق ٠

بروتوكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ :

اتفق العراق وبريطانيا على تقصير مدة المعاهدة فوقعا بروتوكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ ألملحق بمعاهدة التحالف الاولى جاء فيه انه رغما عن نصوص المادة ١٨ يجب ان تنتهي المعاهدة الحالية عند صيرورة العراق عضوا في عصبة الامم ، وعلى كل حال يجب ان لا يتاخر انتهاؤها عن اربع سنوات من تاريخ ابرام الصلح مع تركيا (٦ آب ١٩٢٤) ٠ كان شأن هذا الملحق كشأن المعاهدة في انه عرضة للتصديق من قبل المجلس التأسيسي . وقع البروتوكول عن العراق رئيس الوزراء وعن بريطانيا برسي كوكس المندوب السامي في العراق ٠

الاتفاقيات الاربع المتفرعة عن المعاهدة :

وقع هذه الاتفاقيات في ٢٥ آذار ١٩٢٤ عن العراق جعفر العسكرى رئيس الوزراء وعن بريطانيا هنري دوبس المندوب السامي في العراق . عرضت على المجلس التأسيسي مع المعاهدة :

١ – الاتفاقية الخاصة بالموظفين البريطانيين المعقودة طبقا للمادة (٢) من المعاهدة العراقية – البريطانية الاولى .

٢ – الاتفاقية العسكرية المعقودة طبقا للمادة (٧) من المعاهدة .

٣ – الاتفاقية العدلية المعقودة طبقا للمادة (٩) من المعاهدة .

٤ – الاتفاقية المالية المعقودة طبقا للمادة (١٥) من المعاهدة .